

المبسوط في فقه الإمامية

[252] القول قول المكتري لأنه أمين، ولا يجوز أن يشترط على المكتري سلفاً قائماً (1) وهو عادة الناس ببغداد، لأنهم يشترطون على المكتري سلفاً يأخذونه يكون في يد المكري بحاله على وجه الرهن ويرده على المكتري إذا انقضت مدة إجارته، فإن شرط ذلك كان العقد باطلاً. إذا استأجر داراً فانهدم فيها حائط أو وقع سقف وامتنع المكري من بنائه لم يجبر عليه، ويثبت للمكترى الخيار في فسخ الإجارة وإمضاءها، لأن العقد تناول العين، فإذا بطلت لم يطالب ببدلها. إذا استأجر داراً فانسدت البالوعة، وامتلأ الخلا، فعلى المكتري إصلاح ذلك لأنه حصل بسبب من جهته، وكان عليه إزالته، فأما إذا أكرهاها والبالوعة منسدة والخلا ممتلئ، فإن على المكري أن ينقي دون المكتري لأنه لم يحصل بسبب من جهته. إذا استأجر رجلاً جملاً للعقبة فإنه يجوز، سواء كان في الذمة أو كان معيناً لأنه لا مانع منه، وكذلك إن استأجر رجل جملاً لركبه عقبة: فيركبه مرة وينزل أخرى جاز ويحمل إطلاقه على ما جرت به العادة في الركوب والنزول في العقبة. إذا استأجر كحلاً ليداوي عينه جاز ويكون الدواء على المستأجر، وإن شرطه على الطبيب صح، لأن العادة جارية به، وفي الناس من قال مع الشرط لا يجوز. _____ (1) السلف: القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض وعلى المقرض رده كما أخذه. _____